

Distr.: General
24 December 2015
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ موجهة إلى رئيسة
مجلس الأمن من الممثل الدائم للمملكة العربية السعودية لدى
الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم رسالة مؤرخة ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ موجهة
من نجيب الغضبان، الممثل الخاص للائتلاف الوطني السوري لقوى الثورة والمعارضة
(انظر المرفق).

وأرجو ممتنا إطلاع الدول الأعضاء في مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها
وتعميمهما باعتبارهما وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) عبد الله المعلمي
السفير
الممثل الدائم



الرجاء إعادة استعمال الورق

291215 281215 15-22915 (A)



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ الموجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة باسم الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، أوجه انتباهكم على وجه الاستعجال الشديد إلى هجوم كيميائي جديد ارتكبه قوات نظام الأسد في مدينة المعصمية، في انتهاك مباشر لقرارات مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣) و ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢٢٠٩ (٢٠١٥) و ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

ففي يوم الثلاثاء ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، الساعة ٢٠:١٨ تقريباً، تعرضت المناطق المأهولة بالمدنيين من المعصمية، جنوب غرب دمشق، إلى هجمات جوية عشوائية ارتكبتها قوات نظام الأسد. وأفاد شهود في الميدان في المعصمية بوقوع هجوم بالقذائف، أتبع سريعاً بأربعة براميل متفجرة أسقطت من طائرات عمودية تابعة لنظام الأسد. وقتل ما لا يقل عن خمسة أشخاص نتيجة هذه الهجمات، وأسعف ١٢ شخصاً إلى مستشفى الغوطة، حيث تلقوا العلاج من أعراض تتسق مع التعرض لغازات سامة.

ولم يتعرض ضحايا الهجمات التي وقعت في المعصمية لإصابات جرحية، بل أبدوا أعراضاً تتعلق باستخدام الأسلحة الكيميائية. ووفقاً للعاملين الطبيين الذين كانوا موجودين في مسرح الأحداث، بدت على الضحايا أعراض تشمل الزلة التنفسية (ضيق النفس)، والتزيف، والإرغاء من الفم والأنف، والأزيز، وبطء نبضات القلب، وانقباض عضلات أطرافهم السفلية. وكانت جميع الأعراض متسقة مع استخدام غازات سامة من قبل قوات نظام الأسد.

وتنتهك الهجمات التي وقعت يوم الثلاثاء في المعصمية القانون الدولي، بما في ذلك قرارا مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣) و ٢٢٠٩ (٢٠١٥)، اللذان يحظران على نظام الأسد استخدام الأسلحة الكيميائية واستحداثها وإنتاجها وحيازتها وتخزينها، ويطالبان بأن تواجه أي حالات عدم امتثال بفرض تدابير بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وهي أيضاً تعرض عملية فيينا للخطر.

وقد جاءت هجمات نظام الأسد الكيميائية على المدنيين في خضم وقف محلي هش لإطلاق النار لم يتفق عليه إلا مؤخراً. وهي تمثل بوضوح جهداً احتيالياً من جانب نظام الأسد لتعطيل الجهود السياسية الرامية إلى وقف القتل. وبدلاً من العمل من أجل تحقيق السلام، يحبط نظام الأسد السلام على نحو فعال، من خلال ضرب المدنيين بالغازات في محاولة يائسة لكسب أراض جديدة قبل محادثات السلام بين السوريين. ويمكن إيقاف هذه

الجرائم، بل يجب إيقافها. ومن شأن عدم القيام بذلك تعريض عملية فيينا للخطر وجعل التوصل إلى حل سياسي أمرا مستحيلا.

ولذلك، أدعو مجلس الأمن، باسم سكان المعصية، إلى اتخاذ خطوات فورية من أجل ما يلي:

(أ) حماية المدنيين السوريين من الهجمات الكيميائية في المستقبل عن طريق فرض منطقة يمنع فيها القصف بالقنابل. إذ من خلال وقف القصف الجوي العشوائي فقط يمكننا أن نأمل في أن تُردع مستقبلا الهجمات الكيميائية العشوائية مثل تلك التي ارتكبتها قوات النظام السوري؛

(ب) المطالبة بإجراء تحقيق في هجمات المعصية وتوجيه بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية للعمل فورا من أجل تحديد المسؤولية عنها. وقوات المعارضة السورية في الميدان في المعصية على استعداد لتوفير حرية الوصول للمراقبين الدوليين لكفالة إجراء تحقيق كامل وشامل وإخضاع المسؤولين للمساءلة؛

(ج) إنفاذ قرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣) و ٢٢٠٩ (٢٠١٥) وفرض تدابير بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لكفالة محاسبة المسؤولين عن الهجمات الكيميائية التي وقعت يوم الثلاثاء؛

(د) إحالة الوضع في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية: من أجل إنصاف ضحايا الهجمات بالأسلحة الكيميائية في سورية وردع جرائم الحرب في المستقبل في سورية، ينبغي لمجلس الأمن أن يتحرك على وجه السرعة لاتخاذ قرار يحيل به الوضع في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وتشكل الهجمات الكيميائية في المعصية وصمة على الضمير الجماعي لمجلس الأمن. فلو أنفذت قرارات مجلس الأمن المتعاقبة، بما فيها القراران ٢١١٨ (٢٠١٣) و ٢٢٠٩ (٢٠١٥)، كان يمكن تفادي وقوع الوفيات في المعصية. ومن غير المعقول أن يسمح لهذه الفظائع بالاستمرار، دون إصدار بيان إدانة من مجلس الأمن على أقل تقدير. والمدنيون السوريون يحتاجون إلى الحماية من هذه الهجمات العشوائية، وهم يحتاجون إليها الآن. ومن شأن منطقة يمنع فيها القصف أن توفر هذه الحماية، وهي تهيء في الوقت نفسه الظروف اللازمة من أجل ترسيخ حل سياسي.

(توقيع) نجيب الغضبان

الممثل الخاص لدى الأمم المتحدة